

صراع ما بعد صناديق الاقتراع

مركز الامة للدراسات والتطوير

ازدادت في الآونة الأخيرة التحذيرات وإعلان المخاوف من مرحلة ما بعد الانتخابات وما ستفرزه من نتائج على الصعيد السياسي والأمني في البلاد، فقد كانت البداية في التصويت الخاص والمبكر تحمل الكثير من ملامح الصراع المحتدم بين الفرقاء السياسيين وذلك من خلال اختفاء أسماء الكثيرين من منتسبي الأجهزة الأمنية الحكومية في إحدى صور هذا الصراع بما تمثله هذه الأجهزة من ولايات مختلفة لأحزاب السلطة.

الموقف الأمريكي أخذ موقف المتفرج من كل ما يجري من صراعات سياسية وطائفية قبيل الانتخابات، هذا في الوقت الذي تتوقع مصادر أمريكية أن يستغرق تشكيل الحكومة القادمة من 4-6 أشهر وهي الحكومة الخامسة منذ احتلال العراق في 2003، وهو ما يعني فترة من الاقتتال الداخلي والتصفيات والفوضى السياسية وترد في كل المستويات كضريبة يدفعها العراقيون للديمقراطية الأمريكية الجديدة. الأشهر التي ستعقب هذه الانتخابات حسب المعطيات الموجودة على الساحة السياسية ستكون ساحة مفتوحة للصراع الذي سيكون على أشده، في وقت أعلن الجانب الأمريكي أنه لن يتدخل في الشأن العراقي الداخلي سعيًا على ما يبدو إلى أن يأخذ الصراع مداه إلى حد يصبح يتدخله هو سيد الموقف لفك الاشتباك بين الأطراف وليكون بمثابة طوق النجاة للجميع، حتى يؤول الأمر في النهاية إلى نوع من الصفقات السياسية والتوافقات بين هذه الأطراف وهذا يعتمد على شكل الخارطة السياسية التي ستفرزها هذه الانتخابات.

ومن هنا تتعزز فكرة أن هذه الانتخابات لن تأتي بجديد للعراقيين طالما أن الراعي للعملية السياسية في البلد هو الاحتلال وطالما أن مصالح الشعوب لم تلتق أبدًا في يوم من الأيام مع مصالح الاحتلال.

كما كان متوقعا

القائمة العراقية تحقق فوزا

ساحقا بمحافظة نينوى

■ نينوى - وكالات

أعلنت مفوضية الانتخابات في محافظة نينوى، في شمال العراق، عن فوز "القائمة العراقية"، التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق اباد علاوي بالمركز الاول بين الكيانات السياسية المتنافسة في هذا الاستحقاق الانتخابي الذي شهدته البلاد الأحد. ولم تحدد المفوضية نسبة هذا الفوز ونسبة القوائم المنافسة في المحافظة، التي تعد ثاني أكبر محافظات العراق من حيث عدد السكان بعد العاصمة بغداد.

واكد أسامة النجيفي رئيس "القائمة العراقية" في محافظة نينوى، ان قائمته حققت فوزا ساحقا في المحافظة، في الانتخابات البرلمانية التي جرت الأحد الأمر الذي لم يتم تأكيد من جهة رسمية بعد.

وقال رئيس تجمع "عراقيون"، في كلمة متلفزة وجهها إلى الشعب العراقي، "لقد قال العراقيون قولهم الفصل وها أنا أعلن للعالم اجمع ان العراقية حققت نصرا لا يواهي وقطعت شوطا باتت محاولات التزوير وترهيب الناخبين من الوصول الى صناديق الاقتراع محاولات هشة".

واضاف النجيفي "ان النصر الذي تحقق في الموصل تعاقب مع نصر مثله في بغداد والبصرة والناصرية وصلاح الدين وعدد من محافظات العراق وها هي الاخبار تترى من محافظات العراق لتبشر بالنصر".

ويتزعم القائمة العراقية رئيس الوزراء العراقي السابق اباد علاوي وتضم معه "جبهة الحوار الوطني العراقي" بزعامة صالح المطلق وتجمع "المستقبل الوطني" بزعامة النائب ظافر العائسي، الذين أقصيا عن المنافسة، و"تجديد"، التي يتزعمها طارق الهاشمي، وتجمع "عراقيون"، إضافة إلى عدد آخر من النواب والشخصيات السياسية.

جمهورية العراق
وزارة الكهرباء
المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب
التجارية

م/إعلان المناقصة المرقمة 2010/د/3 تجهيز سيارات عدد (2)

إحاقا بكتابتنا ذي العدد1153 في 21/2/2010 تعلن المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب، إحدى تشكيلات وزارة الكهرباء عن تمديد المناقصة 2010/د/3، لتجهيز سيارات TOYOTA PRADO 2010 عدد(1) وSUNNY 2010 عدد (1)، لغاية الأحد 14/3/2010، و بموجب شروط المناقصة سابقا، على أن يتم فتح العطاءات الساعة 13:00 ظهرًا من نفس اليوم. مع التقدير
علما بان المناقصة نشرت في جريدة المستثمر بتاريخ 14/2/2010 في العدد 187.

خليل إبراهيم محمد صالح
المدير العام

عدد المهجرين العراقيين الذين شاركوا في الانتخابات الأخيرة بسبب قانون الانتخابات يثير غضب بعض القوائم المفوضية: الإجراءات التي اشتملها قانون الانتخابات حرمت الكثير من المهجرين من التصويت

العراقية لعدم رعايتها للعراقيين المقيمين وعدم فتح سجل خاص لهم لتحديث معلوماتهم". وشهدت مراكز اقتراع الناخبين في الخارج اشكالات عديدة بينهم وبين مسؤولي هذه المراكز على خلفية نقص في المعلومات او عدم وجود الاسماء في سجلات الناخبين. واكد عبد اللطيف على " ان هناك خلا في هذا الامر يتحمله المواطن المقيم بعدم تحديث معلوماته ان كان بمراجعة السفارة او القنصلية او تجديد جواز سفره او اي وثيقة اخرى لاسباب عديدة". وشدد على " ان العزوف عن الانتخابات موجود ان كان في الداخل او الخارج لقناعة البعض بعدم جدوى هذه العملية خاصة وان السياسيين الموجودين بنظر اغلب العراقيين لم يقدموا شيئا يذكر لهم".

وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد اعلنت ان نسبة الناخبين في داخل العراق بلغت %62.4 .

الواحدة، وهو ما يدعو "الشخص الى احضار أية وثيقة تثبت عمره ومواليدته وأهليته ثم يدلي بصوته".

ومن ناحيته قال النائب وائل عبد اللطيف "ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تتحمل مسؤولية كبيرة في تدني عدد الناخبين العراقيين في الخارج.

وكانت مفوضية الانتخابات قد اعلنت ان 272 الف عراقي مقيم في الخارج صوتوا في الانتخابات من بين اكثر من مليون و250 الف ناخب .

واضاف عبد اللطيف في اتصال مع وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) " ان الخلل الاكبر يسجل على المفوضية بادني عدد الناخبين لانها لم تستطع ان تدبر امورها في الداخل فكيف يمكنها ان تدبرها في الخارج ". حسب قوله.

وكان الكثير من الناخبين العراقيين فقي الداخل قد اشتكوا من عدم وجود اسمائهم في سجلات الناخبين.

واشار عبد اللطيف الى " ان السبب ايضا تتحمله السفارات

■ بغداد - المنارة - وكالات

اثار عدد الذين شاركوا بالتصويت خارج العراق موجة من التساؤل والغضب ذلك لان شروط قانون الانتخابات فيما يتعلق بالوثائق الشخصية التي تؤهل المواطن للتصويت والمشاركة كانت قاسية ومجحفة مما حرم اكثر من 900 الف مواطن من حق التصويت بالخصوص وان قضية اقرار حقوق المهاجرين السياسية جاءت بعد معركة سياسية طويلة شارك بها نائب رئيس الجمهورية والحكومة والبرلمان العراقي ، فاكشف الجميع بان هناك مطب أضر لم ينتبه له احد من الناس يتعلق بفقرات قانون الانتخابات الجديد ويقول المدير التنفيذي لمكتب ادارة الانتخابات الخارج مقداد الشريفي ان الاجراءات التي اشتملها قانون الانتخابات الحالي لم يسمح للكثير من عراقيي المهجر بالتصويت.

وأوضح الشريفي أن النظام الذي اتبعته المفوضية في التسجيل والاقتراع في 2005 يختلف عن النظام المتبع الان، إذ كان التصويت في السابق يعتمد على التصويت الوطني اي القائمة

مؤسسة دولية تحث الحكومة العراقية المقبلة على دفع تعويضات مالية للمرحلين داخل العراق وخارجه والذين يبلغ عددهم 4.7 مليون مواطن

■ واشنطن - وكالات

حثت مؤسسة دولية الحكومة العراقية التي ستتشكل في غضون الأشهر المقبلة على دفع تعويضات مالية عن الممتلكات التي فقدوا المرحلون داخل العراق وخارجه، مشيرة الى أنهم -ولفترة ليست قصيرة- سيقفون بعيدين عن بيوتهم وممتلكاتهم الأخرى بسبب العنف. وتستنمر شكوك العراقيين المرحلين بشأن الحالة الأمنية في العراق. ويقول إدواردو فارغاس، مدير مشروع الأصوات العراقية، المنظمة متعددة الأديان والثقافات -ومقرها نيويورك بالولايات المتحدة- إن الحكومة العراقية مطالبة بالانتباه إلى أهمية أن تتحمل مسؤولية توفير خدماتها الأساسية للعراقيين المرحلين. وأوضح أن الحكومة يجب أن تعمل على منح تعويضات ملكية بالنسبة للأشخاص المرحلين داخليا، وخارجيا. وحتى الآن -يوكد الخبير الدولي- فإن الحكومة العراقية لم توفر أية تعويضات الى أولئك الذين فقدوا بيوتهم خلال موجة العنف في سنتي 2006 و2007. وهناك أكثر من 4.7 مليون عراقي مرّحّل فقدوا كل ممتلكاتهم خلال هذه الفترة وأوضح فارغاس قوله: "السنة والشعب، لا يستطيعون العودة الى أحيائهم السكنية، لكن الحكومة بحاجة الى تعويض هؤلاء



مما فقده". وأكد أن معظم الأحزاب المتحالفة تدفع باتجاه تأسيس حكومة مركزية قوية على الضد من الحكومة الطائفية وأضاف قوله: "الحقيقة التي تقول إن المواطنين الذين لا يصوتون على أساس الخطوط الطائفية سوية، يؤمل أن تكون الغطاء الذي يخلق

الاردن: العراق لم ينقل بعد طائراته الجاثمة في الاردن منذ 1991

■ عمان - المنارة

قال وزير النقل الاردني علاء البطاينة الثلاثاء ان العراق لم ينقل بعد طائراته الجاثمة في مطار الملكة علياء الدولي جنوب عمان منذ 1991 رغم مرور ستة اشهر على اتفاق البلدين على نقلها. ونقلت صحيفة الغد الاردنية عن البطاينة قوله ان "الطائرات العراقية الموجودة في مطار الملكة علياء الدولي لم يتم نقلها كما كان مقررا بين الحكومتين العام الماضي".

وكان يفترض ان تبدأ الحكومة العراقية الاتفاق مع شركة محلية اردنية بتفكيك ونقل الطائرات في شاحنات الى داخل الاراضي العراقية، حسبما جاء في اتفاق سابق بين حكومتي البلدين وقع في آب/أغسطس الماضي.

وقال البطاينة ان "التأخير لم يكن من الجانب الاردني وانما من الجانب العراقي الذي كان مشغولا بالانتخابات العراقية".

وكان السفير العراقي في عمان سعد جاسم الحياني اكد لوكالة فرانس برس في 23 حزيران/يونيو الماضي ان "العراق ابلغ الحكومة الاردنية بالاجراءات المتخذة من قبل الحكومة لانتهاء تواجده الطائرات العراقية الجاثمة في مطار الملكة علياء الدولي (30 كلم جنوب عمان) من خلال بيعها او تفكيكها وسحبها واعادتها الى العراق برا".

واعلن الاردن في الرابع من كانون الاول/ديسمبر 2005 اعفاء هذه الطائرات من رسوم التواجد على ارض المطار.

وكان العراق ارسل بعد اجتياحه الكويت في آب/أغسطس 1990، عددا من طائراته الى تونس وايران والاردن.

وما زالت طائرة الرئيس العراقي الراحل صدام حسين وخمس طائرات اخرى تابعة لشركة الخطوط الجوية العراقية جاثمة في مطار الملكة علياء الدولي منذ ذلك الحين.

والطائرات الست من طراز بوينغ 727 وبوينغ 707. ويؤكد خبراء



جويون انها بحاجة الى صيانة شاملة لاعادة تشغيلها، الا ان كلفة صيانتها تقدر بأكثر من قيمتها السوقية الحالية.

وواجهت الخطوط الجوية العراقية صعوبات جمة اثر فرض عقوبات دولية على العراق في 1990، الا انها تحاول استعادة نشاطها منذ الغزو الاميركي في 2003 .

وقد بدأت تسيير رحلات الى عمان ودمشق وبيروت وطهران والقاهرة واسطنبول ودبي، الى جانب رحلات داخلية الى البصرة

والنجف والموصل واربيل والسليمانية. واعلنت الحكومة العراقية الربع الماضي انها وقعت عقدا بقيمة 5,5 مليارات دولار مع شركة بوينغ الاميركية لشراء 40 طائرة تجارية من طراز 737 و787 مع خيار شراء 15 طائرة اخرى. كما وقعت الحكومة العراقية عقدا بقيمة 400 مليون دولار مع الشركة الكندية بومباردييه لشراء عشر طائرات تجارية.